

الندوة السورية اللبنانية حول الآفاق المستقبلية للضمان الاجتماعي

- **الزمن** : 1-2 أيلول 2001
- **المكان** : دمشق – فندق الشام
- **تنظيم** : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في سوريا
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان
بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني
- **رعاية** : رئيس مجلس الوزراء السوري د. محمد مصطفى ميرو

البرنامج

الجلسة الافتتاحية:

- كلمة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في سوريا
- كلمة رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان
- كلمة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني
- كلمة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
- د. قحطان السيوفي
- د. موريس أبو ناظر
- أ. نصري الخوري
- أ. محمد مفضي سيفو

القسم الأول:

التجربتين السورية واللبنانية في مجال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي

- التجربة السورية في مجال تأمين العجز والوفاة والشيخوخة، وإصابات العمل:
- محاضرة:
الخبير المحامي سيف الدين هيتو
- تعقيب:
السيد حسن إبراهيم
ود. منذر النحاس
- التجربة اللبنانية في مجال الضمان الصحي والتقديمات العائلية:
- محاضرة: مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- تعقيب:
أ. خليل ماجد
د. بلال عبد الله
ود. روجه ملكي

القسم الثاني:

دور المعلوماتية في تطوير أداء أنظمة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في سوريا

- دور المعلوماتية في تطوير أداء أنظمة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في القطر العربي السوري:
- محاضرة:
د. محمد شفيع الباقوني
- تعقيب:
السيد فواز قنطجني
والسيد عيسى كفي
- المعلوماتية في خدمة التأمينات الاجتماعية:
- محاضرة:
العميد د. سامي نصيري
- تعقيب:
أ. ميدر علامة
والخبير أنطوان خوري

القسم الثالث:

(

)

• الأفاق المستقبلية للضمان الاجتماعي:

- محاضرة: رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية د. قحطان السيوفي
– تعقيب: د. محمد جميل عمر
- الأفاق المستقبلية للضمان الاجتماعي والتحديات التي تواجهها أنظمة الضمان في زمن العولمة على الصعيدين الإقليمي والمحلي:
– محاضرة: د. كمال حمدان

المُلخَص

أقيمت الندوة تتويجاً لأعمال التعاون الأخوي المستمر وتبادل الآراء بين المؤسسات السورية واللبنانية، مما يشكل أساساً مهماً لتأمين التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية بين البلدين.

كلمات افتتاح الندوة أشارت إلى أن التعاون بين المؤسسات الاجتماعية في سوريا ولبنان، سيحقق نتائج إيجابية حيث سيستفيد كل بلد من خبرة البلد الآخر في مجالات اجتماعية مختلفة، لتتكامل الجهود في إطار عمل جماعي وتعاون بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال في البلدين، وصولاً لتحقيق الاستقرار والاطمئنان في ظل التحديات المصيرية التي تواجه العالم العربي. والتكامل السوري اللبناني الاقتصادي والاجتماعي يشكل أساساً صلباً للمواجهة. كما أن الخطوات التي تحققت في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري وفي المجالات العلمية والثقافية والفنية، تعتبر خطوات هامة ومفتوحة على كافة المجالات، ومنها مجال الضمان الاجتماعي حيث تكمل تجربة كل منهما تجربة الآخر.

نوقشت في الندوة التجريبتين السورية واللبنانية، في مجال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي المتعلقة بالعجز والوفاة والشيخوخة وإصابات العمل والضمان الصحي والتقديمات العائلية. إضافة إلى دور المعلوماتية في خدمتها وتطوير أداء أنظمتها. كما تم عرض واقع الضمان الاجتماعي والآفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهه في زمن العولمة إقليمياً ومحلياً.

ختم الندوة كان بإصدار عدة توصيات حول استمرار التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات الاجتماعية اللبنانية والسورية لبلوغ الأهداف المنشودة. واستفادة الجانب اللبناني من الخبرات السورية في مجال التأمينات الاجتماعية خصوصاً تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل. واستفادة الجانب السوري من الخبرات اللبنانية في مجال التأمين الصحي والإعانات والتقديمات العائلية. واعتبار تجربة تبادل الخبرات بين المؤسسات نموذجاً يحتذى به للعمل العربي في مجال الضمان والحماية الاجتماعية. كما تم التأكيد على دور المعلوماتية في تطوير أداء أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والتبادل المستمر للخبرات في هذا المجال، والتأكيد على دور الدولة في رعاية أنظمة الحماية الاجتماعية واستبعاد الخصخصة في هذا المجال، باعتبار الضمان الاجتماعي محفزاً للدورة الاقتصادية. والتأكيد على دور الأطراف الثلاثة الحكومة وأصحاب العمل والعمال في إدارة وتحمل أعباء أنظمة الضمان الاجتماعي، وتحقيق الديوع الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي المتركمة في مجالات أمنة ومضمونة بالاستناد إلى نصوص تشريعية تسمح بذلك. توسيع مظلة التغطية بالتأمينات والضمان الاجتماعي لتشمل فروع الضمان الاجتماعي وأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ضمن الامكانيات المتاحة. إعادة النظر في تشريعات التأمينات والضمان الاجتماعي وبشكل مستمر بما يتوافق مع المعايير والاتفاقات العربية والدولية.